قال المصنف مسئلة خلق الاعمال وفيه تقرير مسئلة علم الله بالاشياء قال الامام الرازي لو اجتمع جملة العقلاء لم
يقدروا ان يوردوا على هذا الوجه حرفا الا بالتزام مذهب هشام وهو انه تعالى لا يعلم الاشياء قبل وقوعها واعترض
عليه بان العلم تابع للمعلوم على معنى انهما يتطابقان والاصل في هذه المطابقة هو المعلوم الا ترى ان صورة الفرس مثلا
على الجدار انما كانت على هذه الهيئة المخصوصة لان الفرس في حد نفسه هكذا ولا يتصور ان ينعكس الحال بينهما فالعلم
بان زيدا سيقوم غدا مثلا انما يتحقق اذا كان هو في نفسه بحيث يقوم فيه دون العكس فلا مدخل للعلم في وجوب
الفعل وامتناعه وسلب القدرة والاختيار والا لزم ان لا يكون تعالى فاعلا مختارا لكونه عالما بافعاله وجودا وعدما
الوجه الثاني ان ما اراد الله وجوده من افعال العبد وقع قطعا وما اراد عدمه منها لم يقع قطعا فلا قدرة له على
شيء منها اصلا ويرد عليه ايضا النقض بالباري تعالى على ان المعتزلة ذاهبون الى ان ما اراد الله تعالى يريد من افعال
نفسه بخلاف افعال غيره الثالث الفعل عند استواء الداعي الى الفعل والترك يمتنع لان الرجحان ينافي الاستواء وعند
رجحان احدهما يجب الراجح ويمتنع الاخر المرجوح فلا قدرة للعبد على فعله فيبطل التكليف به ويرد عليه ذلك النقض و
حلها ان وجوب الفعل نحو هي القدرة والداعية لا يخرجه من المقدورية بل يحققها وكذا الامتناع لعدم الداعي فانه يحقق
كونه قادرا انه اذا حصل له الارادة الجازمة بواسطة الداعية مع ارتفاع الموانع اثر فيه الرابع ان ايمان ابي
لهب مامور به اي امر بان يؤمن دائما وهو ممتنع لانه تعالى اخبر بانه لا يؤمن والايمان تصديق الرسول عليه الصلوة
والسلام فيما علم مجيئه به ومما جاء به انه لا يؤمن فيكون هو في حال الايمان على الاستمرار مامورا بان يؤمن بانه لا يؤمن
ويصدق بانه لا يصدق وهو اي تصديقه في عدم تصديقه مع كونه مصدقا مستلزم تصديقه عالما في نفسه خلافه
ضرورة اي اذا كان مصدقا كان عالما بتصديقه علما ضروريا وجدانيا فلا يمكنه ح التصديق بعدم التصديق
بجزمه باطن خلافه وهو التصديق فيكون علمه بتصديقه موجبا للتكذيب في الاخبار بانه لا يصدق وانه اي ايمانه
المشتمل على ما ذكر محال لاستلزامه الجمع بين التكذيب والتصديق في حالة واحدة واذا كان المكلف به محالا كان
التكليف اثباته فائدة واعترض عليه بان الايمان واجب بما علم مجيئه به لا بما جاء به مطلقا سواء علمه المكلف ام لا
ولا نسلم ان هذا الخبر مما علم ابو لهب مجيئه به حتى يلزم تصديقه فيه ويتمسك ان الايمان هو التصديق الاجمالي بكل ما
جاء به فهو مجرد وليس في هذا التصديق الاجمالي استحالة واما التصديق التفصيلي منه فهو مشروط بعلمه بوروده
هذا الخبر ومستلزم للجمع بين النقيضين فهو محال دون الاول فالتبع يلزم تكليف واقع بعرفة الله تعالى
اجماعا فان كان ذلك التكليف في حصول المعرفة فهو تكليف بتحصيل الحاصل وانه اي تحصيل الحاصل محال فيكون التكليف

ضابا

ضابعا لا طالعة وان كان في حال عدمها وغير العارف بالمكلف وصفاته المحتاج اليها في صحة التكليف وصدق
كالعلم والقدرة والارادة وغيرها غافل عن التكليف وتكليف الغافل تكليف بالمحال ورد عليه عن الفاضل ورد
عليه بان الغافل من لا يتصور التكليف لا من لا يصدق به والتكليف انما هو للعارف به وبصفاته المذكورة
من جهات اخر كالوحدانية وغيرها من الصفات التي لا يتوقف معرفة التكليف على معرفتها وربما احتج الخصم
على كون العبد موجدا لافعاله بظواهر الايات المشعرة بذلك وهي انواع الاول ما فيه اضافة الفعل الى العبد نحو فويل
للذين يكتبون الكتاب بايديهم ذلك بان الله لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم الثاني
ما فيه مدح وذم نحو ابراهيم الذي وفى وكيف تكفرون بالله وما فيه وعد ووعيد كقوله تعالى من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم وهو اكثر من ان تحصى الثالث الايات الدالة على ان
افعال الله تعالى منزهة عما يتصف به فعل العبد من تفاوت واختلاف وقبح وظلم كقوله تعالى ما ترى في خلق الرحمن
من تفاوت ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا الذي احسن كل شيء خلقه وما ظلمناهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون الرابع تعليق افعال العباد بمشيئتهم اي الايات الدالة عليه فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر
لمن شاء منكم ان يتقدم او يتاخر الخامس الاستعانة اياك نستعين ولا معنى للاستعانة فيما يوجده الله في العبد بل فيما يوجده العبد بانه
من ربه السادس اعتراف الانبياء بذنوبهم كقول آدم عليه الصلوة والسلام ربنا ظلمنا انفسنا وقول
يونس عليه الصلوة والسلام سبحانك اني كنت من الظالمين السابع ما يوجد في الاخرة من الكفار والفسقة
من التحسر وطلب الرجعة نحو رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين والجواب ان هذه الايات
معارضة بالايات الدالة على ان جميع الافعال بقضائه وقدره وايجاده وخلقه نحو الله خلقكم وما تعملون اي
عملكم خالق كل شيء وعمل العبد شيء فعال لما يريد وهو يريد الايمان اجماعا فيكون فعلا له وكذا الكفر اذ لا قائل
بالفصل ومعارضة بالايات المصرحة بالهداية والضلال والختم نحو يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا ختم الله على
قلوبهم وهي محمولة على حقائقها كما هو الظاهر منها وانت تعلم ان الظواهر اذا تعارضت لم يقبل شيء منها دلالة
خصوصا في المسائل اليقينية ووجب الرجوع الى المعتبر منها من الدلائل العقلية القطعية وفيما مر منها فيها
كفاية لاثبات مذهبنا المقصد الثاني في التوليد فرع على ان المعتزلة لما اسندوا افعال العباد اليهم ورأوا فيها
ترتبا ورأوا انه قد يكون الفعل المترتب على فعل آخر بحيث ذاتها وان لم يقصدوا اليه اصلا فلم يمكنهم اسناد الفعل المترتب
ثانيا الى تاثير قدرتهم فيه ابتداء لتوقفه على القصد قالوا بالتوليد وهو ان يوجب فعل الفاعل فعلا آخر نحو حركة اليد حركة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)